الأمم المتحدة

A/C.5/74/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
12 December 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مافرويانيس . . . . . (قبرص)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ترزي

المحتويات

البند 137 من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

البند 144 من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

البند 133 من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

البند 134 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019

مكتب الأمم المتحدة للشراكات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17594 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 137 من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

1 - **الرئيس:** قال إنه يود أن يكرر الإعراب عن القلق الذي أعرب عنه الأمين العام، في رسالته إلى الدول الأعضاء المؤرخة 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من أن الأمم المتحدة تواجه أسوأ أزمة سيولة في السنوات الأخيرة. وحُثَّ أعضاء اللجنة على التفكير في خطورة الحالة المالية للمنظمة.

2 - **السيدة بولارد** (وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال)، استعانت في بيانها[1] بعرض بالشرائح الرقمية، فقالت إنه منذ تقديم العرض المتعلق بالحالة المالية للأمم المتحدة في الجلسة الرابعة والثلاثين للجنة، المعقودة في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، وجه الأمين العام رسالتين إلى جميع الدول الأعضاء في 2 آب/أغسطس و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن أزمة السيولة المتفاقمة التي تشهدها المنظمة، لا سيما فيما يتعلق بالميزانية العادية. وأضافت قائلة إن العرض الذي تقدمه يغطي الحالة المالية للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين.

3 - وقالت أيضا إن الحالة النقدية للميزانية العادية اعترضتها في السنوات الأخيرة مشاكل حادة في السيولة، حيث صارت حالات العجز أعمق وأسرع في النشوء منذ وقت مبكر من العام، كما صارت تستمر لفترات أطول. وفي عام 2019، وللسنة الثانية على التوالي، استُنفدت الاحتياطيات النقدية للميزانية العادية، رغم ما اتُّخذ من تدابير لخفض النفقات بما يناسب السيولة المتاحة. وحتى 9 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ العجز النقدي في الميزانية العادية 386 مليون دولار، وهو أعلى مستوى سُجل هذه السنة حتى الآن، مما أدى إلى استنفاد الاحتياطيات البالغة 150 مليون دولار من صندوق رأس المال المتداول و 203 ملايين دولار من الحساب الخاص. وتمت تغطية العجز المتبقي البالغ 33 مليون دولار بالاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية. وقد بدأ الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول في تموز/يوليه ومن الحساب الخاص في آب/أغسطس ومن حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية في أواخر أيلول/سبتمبر، حيث أن الاحتياطيات النقدية من الميزانية العادية قد استنفدت بشدة إلى حد أن المنظمة تعرضت لخطر مواجهة مشاكل في دفع المرتبات والتخلف عن سداد المدفوعات للبائعين. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، كان من المتوقع أن تتجاوز المنظمة العجز النقدي القياسي المسجل في السنة السابقة، البالغ 488 مليون دولار، وأن تستنفد الأرصدة المتبقية في حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية.

4 - وبحلول الموعد النهائي المحدد في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، كانت رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة قد صدرت بمبلغ قدره 2,85 بليون دولار، وهو أعلى مبلغ سُجل في هذا العقد، أي بزيادة قدرها 362 مليون دولار عما كان عليه الأمر في 30 أيلول/سبتمبر 2018. وكان المستوى الأعلى في السنة الثانية من فترة السنتين متمشيا إلى حد كبير مع نمط الأنصبة المقررة في إطار ميزانيات فترة السنتين، التي أدت المنهجية المتبعة فيها إلى اتجاه يتمثل في إصدار رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة بعد الموافقة على الاعتمادات وتكبد النفقات. وحتى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، كانت الدول الأعضاء قد سددت أنصبة مقررة بمبلغ إجمالي قدره 1,99 بليون دولار، أي بزيادة قدرها 61 مليون دولار عما كان عليه الأمر في 30 أيلول/سبتمبر 2018، ولكن هذه المدفوعات لم تمثل سوى 70 في المائة من المبلغ المقرر، مقارنة بنسبة 78 في المائة في السنة السابقة. ونتج عن ذلك عجز يبلغ حوالي 230 مليون دولار، ومن ثم بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة حتى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019 نحو 1,4 بليون دولار، أي بزيادة قدرها 299 مليون دولار عما كان عليه الأمر في 30 أيلول/سبتمبر 2018.

5 - وأردفت قائلة إنه بحلول 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، سدَّدت 128 دولة من الدول الأعضاء أنصبتها المقررة في الميزانية العادية بالكامل مقارنة بالعدد المسجل في 30 أيلول/سبتمبر 2018، وهو 141 دولة عضوا؛ وسددت 3 دول أعضاء أخرى أنصبتها منذ الموعد النهائي المحدد للسداد. ثم أعربت عن شكرها الدولَ الأعضاء التي سددت جميع أنصبتها المقررة في الميزانية العادية، بما فيها تلك التي سددت أيضا سلفة جزئية لعام 2020.

6 - وقالت إن النقدية اللازمة لتغطية النفقات المدرجة في الميزانية لما تبقى من فترة السنتين 2018-2019 قد بلغت نحو 955 مليون دولار، منها 464 مليون دولار في بند النفقات المتصلة بالوظائف

(1) عُمم لاحقا بوصفه الوثيقة A/74/501.

و 491 مليون دولار في بند النفقات غير المتصلة بالوظائف، بما في ذلك سلطات الالتزام والنفقات غير المنظورة والاستثنائية. وقد أُبطِئ التوظيف منذ مستهل العام وقُلصت النفقات غير المتصلة بالوظائف، ومع ذلك فإن المنظمة لم يكن لديها سوى سيولة تكفي بالكاد لدفع التكاليف المتصلة بالوظائف لشهر تشرين الأول/أكتوبر، حتى باستخدام الرصيد البالغ 147 مليون دولار في حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية. وتواجه الأمم المتحدة أسوأ أزمة سيولة في السنوات الأخيرة، وقد لا يكون لديها، اعتبارا من مستهل تشرين الثاني/نوفمبر، ما يكفي من النقد لتغطية مدفوعات المرتبات أو سداد المدفوعات للبائعين في الآجال المحددة.

7 - ومضت تقول إنه بغية إنفاق موارد الميزانية بالكامل، ستحتاج المنظمة إلى تلقي مدفوعات لا تقل عن 808 ملايين دولار في الربع الأخير من عام 2019 فيما يتعلق بما تبقى من الأنصبة المقررة، ولكن كان هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن مبلغ وتوقيت تلك المدفوعات. وعلى الرغم من أن ما يقرب من نصف الميزانية غير المنفقة مخصص للنفقات المتصلة بالوظائف، التي لا يمكن تأجيلها، فإن المبلغ المتبقي، وقدره 491 مليون دولار، يشمل نفقات غير متصلة بالوظائف لا يمكن تأجيلها دون أن ينجم عن ذلك تأثير كبير على تنفيذ الولايات. ويعكس المبلغ الكبير للموارد غير المنفقة غير المتصلة بالوظائف أيضا أثر تأجيل النفقات غير المتصلة بالوظائف على مدار السنة في إطار مجهود يُبذل للاحتفاظ بالنقدية من أجل تغطية تكاليف المرتبات وغيرها من التكاليف العاجلة. وبسبب استمرار عدم اليقين المالي فيما يتعلق بسداد الأنصبة المقررة، لا مناص من إدارة النفقات على أساس السيولة لا على أساس تنفيذ البرامج. ويؤدي استخدام متوسط معدلات الشواغر والقيود المفروضة على نقل الأموال بين أبواب الميزانية وفئات الميزانية إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بإدارة الموارد. وهذه المشاكل، متراكمةً، تقوض الوفاء بالولايات والجهود الرامية إلى التركيز على النتائج بدلا من التركيز على المدخلات. وما لم تُعالَج المشاكل الهيكلية ومشاكل السيولة هذه على وجه السرعة، فإن أعمال الأمم المتحدة وإصلاحاتها ستكون عرضة لمخاطر متزايدة.

8 - وأردفت قائلة إن الفترة المالية لعمليات حفظ السلام تختلف عن نظيرتها المتعلقة بالميزانية العادية من حيث أنها تمتد من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه لا على مدار السنة التقويمية. وفي عام 2019، صدرت رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة بمبلغ 8 بلايين دولار تقريبا؛ وصدرت الرسائل التي يعادل المبلغ الوارد فيها حوالي نصف هذا المبلغ في تموز/يوليه 2019 للفترة المالية 2020/2019. وحتى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وردت مدفوعات قدرها 5,7 بلايين دولار، وبلغ مجموع المبلغ غير المدفوع 3,7 بلايين دولار، مقارنة بمبلغ 1,5 بليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

9 - وقالت أيضا إنه، حتى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، سددت 30 دولة عضوا جميع أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام، أي أقل بـ 11 دولة عما كانت عليه الأمر في 30 أيلول/سبتمبر 2018؛ وسددت 7 دول أعضاء أخرى أنصبتها منذ الموعد النهائي المحدد للسداد. وأعربت عن تقديرها للدول الأعضاء التي سدَّدت أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام بالكامل.

10 - واسترسلت قائلة إن المبلغ غير المسدد البالغ 3,7 بلايين دولار في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019 قد شمل 3,3 بلايين دولار مستحقة للبعثات العاملة و 409 ملايين دولار مستحقة للبعثات المنتهية. ومن أصل مبلغ 3,3 بلايين دولار المستحق للبعثات العاملة، تعلق مبلغ 2,8 بليون دولار برسائل الأنصبة المقررة الصادرة في عام 2019، في حين تعلق مبلغ 500 مليون دولار برسائل الأنصبة المقررة الصادرة في عام 2018 أو قبل ذلك.

11 - وقالت إن الجمعية العامة نظرت في تقرير الأمين العام عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/73/809)، وطلبت، في قرارها 307/73، إلى الأمين العام أن يصدر رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام لكامل فترة الميزانية، بما في ذلك الميزانية التقديرية للفترة التي لم يوافق لها مجلس الأمن بعد على الولاية، وأن يُعتبر هذا المبلغ واجب السداد في غضون 30 يوما من التاريخ الفعلي لتمديد ولاية أي عملية من عمليات حفظ السلام. ونتيجة لذلك، صدرت في تموز/يوليه 2019 رسائل إشعار بالأنصبة المقررة بمبلغ قدره 2,4 بليون دولار لعمليات حفظ السلام للفترة التي ”لم تصدر لها ولاية“. وإلى جانب موافقة الجمعية العامة، في القرار نفسه، على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بإلغاء القيود المفروضة على الاقتراض الداخلي للنقد فيما بين البعثات العاملة، فإن دفع الأنصبة المقررة للفترات التي لم تصدر لها الولاية قد أدى إلى تحسين السيولة الإجمالية لعمليات حفظ السلام العاملة. وأعربت

المتكلمة عن شكرها الدولَ الأعضاء العشرة التي دفعت كامل أنصبتها المقررة لجميع البعثات عن سنة حفظ السلام 2020/2019، بما في ذلك الفترة التي لم تصدر لها الولاية، والدولةَ العضو التي دفعت كامل أنصبتها لـ 12 بعثة من أصل 13 بعثة.

12 - وقالت إنه حتى 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، كان الرصيد النقدي لحفظ السلام يتألف من مبلغ يناهز بليوني دولار في حسابات البعثات العاملة، ومبلغ 99,6 مليون دولار في حسابات البعثات المنتهية، ومبلغ 141 مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام. وقد حددت الجمعية العامة أنه ينبغي الإبقاء على رصيد كل بعثة في صندوق مستقل. وقد قُصر استعمال الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام على العمليات الجديدة وعلى توسيع نطاق العمليات القائمة.

13 - وتابعت قائلة إنه حتى 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، كان مبلغ 6 ملايين دولار مستحق الدفع لدول أعضاء عن مساهمتها بقوات وبوحدات شرطة مشكَّلة. وبالنسبة للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، كان مبلغ 64 مليون دولار مستحق الدفع فيما يتعلق ببعثات عاملة ومبلغ 86 مليون دولار مستحق الدفع فيما يتعلق ببعثات منتهية. وكانت المبالغ المردودة فيما يتعلق بالمساهمة بقوات وبوحدات الشرطة المشكَّلة مسددة حتى تموز/يوليه 2019 بالنسبة لجميع البعثات باستثناء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وسُددت المدفوعات المتعلقة بالمطالبات حتى حزيران/يونيه 2019 ذات الصلة بالمعدات المملوكة للوحدات لجميع البعثات العاملة، باستثناء بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي سُددت المدفوعات المتعلقة بها حتى آذار/مارس 2019، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي سُددت المدفوعات المتعلقة بها حتى كانون الأول/ديسمبر 2018. وبالنسبة لدورة الدفع الفصلية المنتهية في أيلول/سبتمبر 2019، فنتيجة لما قررته الجمعية العامة من سماح بالاقتراض الداخلي فيما بين البعثات العاملة وإصدار رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لفترة الميزانية بأكملها، لم يتعدَّ المبلغ المستحق الدفع للدول الأعضاء 70 مليون دولار، ولولا ذلك لبلغ ما قدره 285 مليون دولار.

14 - وقالت إن الأمين العام ملتزم بالتعجيل بالوفاء بالالتزامات تجاه الدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات حالما تسمح الحالة النقدية بذلك. وأشارت إلى أن الأمانة العامة ترصد حالة التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام عن كثب بهدف سداد أقصى قدر ممكن من المدفوعات، لكنها تعوِّل في ذلك على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية وعلى التعجيل بوضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بالمعدات المملوكة للوحدات. وبناء على طلب الجمعية العامة في قرارها 307/73، ستعقد جلسات إحاطة فصلية للدول الأعضاء بشأن حالة سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والخطوات المتخذة لكفالة تسويتها في أوانها.

15 - وحتى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الدوليتين 76 مليون دولار، بما في ذلك المبالغ المستحقة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي صدرت بشأنها رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة آخر مرة في عام 2016، وللمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي صدرت بشأنها تلك الرسائل آخر مرة في عام 2018، وللآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي صدرت بشأنها تلك الرسائل آخر مرة في عام 2019. وحتى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، كانت 176 دولة عضوا قد سددت بالكامل أنصبتها المقررة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، و 144 دولة عضوا قد سددت بالكامل أنصبتها المقررة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و 110 دول أعضاء قد سددت بالكامل أنصبتها المقررة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأعربت عن شكرها جميعَ الدول الأعضاء على دعمها المالي للمحكمتين وحثت الدول التي لم تسدد أنصبتها المقررة بالكامل بعدُ على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

16 - وأردفت قائلة إنه حتى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، سدَّدت 106 دولة من الدول الأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل للمحكمتين مقارنة بالعدد المسجل في 30 أيلول/سبتمبر 2018، وهو 58 دولة عضوا. وسددت دولة من الدول الأعضاء تلك الأنصبة بالكامل منذ الموعد النهائي المحدد للسداد. والمحكمتان حاليا في وضع نقدي إيجابي، لكن الحصيلة النهائية لعام 2019 ستتوقف على استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية.

17 - واستنتجت قائلة إن الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين كانت أعلى في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019 مما كانت عليه في 30 أيلول/سبتمبر 2018. وقد نتج تحسُّن تسوية المبالغ المردودة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لعمليات حفظ السلام العاملة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 عما قررته الجمعية العامة، في قرارها 307/73، من سماح بالاقتراض الداخلي بين العمليات العاملة وإصدار رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لسنة الميزانية بكاملها، بما في ذلك الفترة التي لم تصدر لها الولاية.

18 - وأعربت عن تقديرها الدولَ الأعضاء الخمسة والثلاثين التي سددت جميع أنصبتها المقررة بالكامل حتى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، لأن السلامة المالية للمنظمة مرهونة بمدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بشكل كامل وفي المواعيد المقررة. ويتوقف التنفيذ الكامل والفعال لأعمال المنظمة على تقديم الدول الأعضاء الدعم المالي من خلال اعتماد مستويات واقعية للميزانية ودفع الأنصبة المقررة في أوانها لكي تتسنى كفالة حالة مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها طوال السنة. وختمت كلامها بالقول إن الأمانة العامة ملتزمة باستخدام الموارد التي عُهد بها إليها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، وبتقديم معلومات بأقصى قدر ممكن من الشفافية.

19 - **الرئيس:** قال إنه في أعقاب إعلان الأمين العام، في رسالته المؤرخة 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عن بدء تنفيذ تدابير تقشفية لتخفيف أزمة السيولة، لا يمكن للجنة أن تظل سلبية. ويجب أن تكون، بوصفها اللجنة الرئيسية للجمعية العامة المسؤولة عن الميزانية، مطَّلعة على الموارد. وشجع الوفود على النظر في السبل العملية التي يمكن بها للجنة أن تتخذ تدابير أكثر من تدابير الأمين العام حتى تساعد في توفير التكاليف ووضع نموذج تحتذي به سائر اللجان الرئيسية.

البند 144 من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/74/305 (Part I) و A/74/305 (Part I)/Add.1)

البند 133 من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (A/74/280)

20 - **السيد كانجا** (الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية): عرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته غير المتعلقة بحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 (A/74/305 (Part I) و A/74/305 (Part I)/Add.1)، فقال إنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر المكتب 444 تقريرا من تقارير الرقابة، منها 11 تقريرا إلى الجمعية العامة. ومن بين التوصيات المقدمة في هذه التقارير، التي يبلغ عددها 177 1 توصية، صُنّفت 48 توصية على أنها بالغة الأهمية. وتضمن تقرير المكتب عن أنشطته غير المتعلقة بحفظ السلام معلومات وصفية تتعلق بمجموعة مختارة من النتائج الواردة في تقارير الرقابة، وأُتيحت نسخ كاملة من جميع تقارير المراجعة الداخلية والتقييم على الموقع الشبكي للمكتب. واستمرت الجهود الرامية إلى معالجة معدلات الوظائف الشاغرة في المكتب، وبلغ المعدل العام للوظائف الشاغرة فيه 13 في المائة في متم آب/أغسطس 2019.

21 - وقال إن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات أصدرت 72 تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات غير المتعلقة بحفظ السلام وقامت بمواءمة عمليتها للتخطيط القائم على المخاطر مع استراتيجية الإدارة المركزية للمخاطر الخاصة بالمنظمة. وفي أعقاب تنفيذ إصلاحات الأمين العام في كانون الثاني/يناير 2019، أدرجت الشعبة في خطة عملها التزامات في مجال الأنشطة الاستشارية وأنشطة تدقيق الحسابات تتعلق بإعادة تنشيط نظام المنسقين المقيمين، والإطار الجديد لتفويض السلطة، ومبادرات إدارة التغيير ذات الصلة. وسترد نتائج هذه التعديلات في التقرير السنوي المقبل للمكتب. وعززت الشعبة أيضا قدرتها على تحليل البيانات، بوسائل منها وضع دليل لاستخراج البيانات لمراجعي الحسابات، من أجل الاستفادة الكاملة من البيانات الآنية المتاحة من خلال نظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد وغيره من النظم. وواصلت المشاركة في اجتماع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية لحسابات منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، الذي تعمل فيه بوصفها أحد نواب الرئيس وتضطلع بدور أمانته، وقيادة الفريق العامل الذي أنشأه الاجتماع لتنسيق عمليات مراجعة الحسابات المتعلقة بتصدي منظومة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ الإنسانية.

22 - واسترسل قائلا إن شعبة التحقيقات أصدرت 83 تقريرا من تقارير التحقيقات وحفظ التحقيقات غير المتعلقة بحفظ السلام، وهو ما يشكل زيادة نسبتها 46 في المائة عن العام السابق. وكان متوسط الوقت المستغرق لإنجاز التحقيق وإصدار التقرير المتعلق به 10,2 أشهر. وفيما يتعلق بالتحقيقات في حالات التحرش الجنسي، بلغ

متوسط وقت الإنجاز 6,3 أشهر. وعقدت الشعبة دورات للتوعية بشأن مواضيع مثل مكافحة الغش والفساد، وسوء السلوك، والتحرش الجنسي. وتتولى الشعبة أيضا قيادة الفريق الفرعي المعني بتعزيز قدرات التحقيق في التحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبتحسين التحقيقات، التابع لفرقة عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي.

23 - وقال أيضا إن شعبة التفتيش والتقييم أصدرت أربعة تقارير تقييم غير متعلقة بحفظ السلام، نظرت فيها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والخمسين. ولتعزيز التطوير المهني للموظفين، نفذت الشعبة دورات تدريبية داخلية بشأن مواضيع مختارة. وفي ضوء الإصلاحات الإدارية التي نُفذت في بداية عام 2019، بدأت الشعبة عدة مبادرات تغييرية لمواءمة تقييماتها مع إصلاح الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة. ودعما للإصلاح، أسدت الشعبة المشورة في مجال السياسات والمشورة التقنية إلى قسم التقييم المنشأ حديثا في شعبة التحول المؤسسي والمساءلة بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال.

24 - **السيدة أرياغادا فيلوتا** (رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة): عرضت تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن أنشطتها للفترة من 1 آب/أغسطس 2018 إلى 31 تموز/يوليه 2019 (A/74/280)، فقالت إن اللجنة مسؤولة عن إسداء المشورة إلى الجمعية العامة بشأن امتثال الإدارة لتوصيات هيئات مراجعة الحسابات والرقابة. وفي هذا الصدد، كان معدل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في بعض كيانات الأمانة العامة منخفضا على نحو غير عادي؛ أما في العمليات غير المتعلقة بحفظ السلام، فبلغت هذه النسبة 8 في المائة.

25 - وقالت أيضا إن ولاية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة تشمل أيضا إسداء المشورة للجمعية العامة بشأن إجراءات إدارة المخاطر وإطار الرقابة الداخلية للأمم المتحدة. ويجب على الإدارة العليا أن تضطلع بدور قيادي فعال في جهود الإدارة المركزية للمخاطر لكفالة أن يصبح تحديد المخاطر وإدارتها ممارسة معتادة على نطاق المنظمة ككل. وإن المخاطر المرتبطة بثقافة المنظمة كبيرة، ويجب أن تكون الإدارة واضحة بشأن القيم والسلوكيات التي من شأنها أن تساعدها على التفوق، والسبل التي تدعم بها الحوافز والسياسات والضوابط التي تصممها الإدارة الغرضَ من كيانات المنظومة والثقافة المتوخاة لها، والسلوكيات التي لن يُتسامح بشأنها مطلقا.

26 - وانتقلت للحديث عن فعالية أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية وكفاءتها وأثرها، فقالت إن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة تابعت توصيتها السابقة بأن يحدد المكتب بوضوح الخطوات التي يعتزم اتخاذها لتحسين قدرته على إجراء عمليات الرقابة على الأداء. وذكرت رد المكتب على اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، الذي أبلغها فيه بأنه يشير في العديد مما يقدمه من تقارير مراجعة الحسابات إلى أن تلك المراجعة تتوخى تحقيق التوفير والكفاءة والفعالية، ومن ثم فهو يدرج بانتظام عناصر مراجعة الأداء في معظم ما يُنجزه من عمليات المراجعة. وقالت إن معدل الشغور في شعبة التحقيقات لم يتحسن، بل ازداد سوءً، حيث ارتفع من 11,5 في المائة في عام 2018 إلى 22,1 في المائة في عام 2019؛ أما معدل الشغور في قسم حفظ السلام التابع للشعبة فبلغ 25,8 في المائة، حتى 30 حزيران/يونيه 2019.

27 - وزادت قولها إنه، لضمان فعالية نظام المساءلة، يلزم إكمال التحقيقات في حالات الانتقام في أوانها. ولقد خُفِّض متوسط مدة التحقيق إلى 11.5 شهرا، لكن هذه المدة تظل أطول من فترة الستة أشهر التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مسارات التأثير البرنامجي الخاصة به. وينبغي لشعبة التحقيقات أن تحلل الأسباب الجذرية، بما في ذلك أي قيود على الموارد، التي تسفر عن تجاوز التحقيقات الأطر الزمنية المقررة لها، وأن تقترح سبلا للحد من طول مدة تلك التحقيقات.

28 - وقالت إن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام أوموجا، لكنها تدعو الإدارة إلى كفالة تفعيل الوحدات الحاسمة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019. وتثني اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على التقدم المحرز فيما يتعلق ببيان الرقابة الداخلية، فهو أداة هامة للمساءلة تقدم المنظمة من خلالها تأكيدا بأنها تدير الموارد الموضوعة تحت مسؤوليتها وتمارس الرقابة عليها بشكل ملائم. ثم أعربت عن تأييد اللجنة قرار الإدارة بتوسيع نطاق البيان ليشمل العمليات، وقالت إنها ستواصل رصد التقدم المحرز في هذا المجال والإبلاغ عنه.

29 - **السيد كتخدا** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يضطلع بدور هام في تعزيز الرقابة الداخلية بالمنظمة من خلال المراجعة الداخلية للحسابات والتفتيش والتقييم والتحقيق، وإن له أهمية بالغة في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية والمساءلة والكفاءة والفعالية على صعيد المنظمة. وأعرب عن تأييد المجموعة الاستقلالَ التشغيلي للمكتب تمشيا مع قرار الجمعية العامة 218/48 باء. وابتغاء التقليل إلى أدنى حد من التداخل والازدواجية في أعمال الرقابة، ينبغي تعزيز التنسيق المستمر بين المكتب وسائر هيئات الرقابة، بما فيها مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة. وينبغي أن تتعاون كيانات الأمم المتحدة المعنية تعاونا كاملا مع المكتب في اضطلاعه بمسؤولياته. وينبغي للأمين العام أن يقدم تقارير مستمرة عن أي عقبات تعترض عمل المكتب وأن يمنع استمرار وجودها.

30 - واسترسل قائلا إن المكتب، في تقريره عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/74/67)، قيَّم وظائف التقييم وموارده وممارساته في 31 كيانا من كيانات الأمم المتحدة في فترة السنتين 2016-2017. وهذه الوظائف والموارد والممارسات لا يلغي بعضها بعضا، ويجب تحقيق أقصى قدر من التكامل فيما بينها. والاستقلال التنظيمي لوظائف التقييم يحددها بقدر كبير ما تتسم به من طابع هيكلي يدل على استقلاليتها في تحديد جدول أعمال التقييم وفي اضطلاعها بمهامها بأقل قدر من التدخل. وتنم مستويات التسلسل الإداري لكبار موظفي التقييم عن مدى استقلالية وظيفة التقييم في تخطيط عملها وتقديم نتائجها إلى جهة اتخاذ القرار ذات المستوى المناسب. وكبار موظفي التقييم في 17 كيانا يتبعون في التسلسل الإداري لرؤساء تلك الكيانات، وهو ترتيب أسفر عن تحسينات رسمية في وظائف التقييم، ولكن التغييرات في التسلسل الإداري لهؤلاء الموظفين قللت من استقلالية وظيفة التقييم في إدارة الدعم الميداني وفي إدارة عمليات حفظ السلام واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الإدارية؛ وقد أظهر هذا الحيد عن المسار أن استمرار الالتزام بتعزيز المساءلة والتقييم أمر أساسي. وينبغي معالجة ما تم الوقوف عليه من مواطن الضعف في وظائف التقييم وممارساته، ولذلك ترحب المجموعة بإنشاء قسم التقييم في شعبة التحول المؤسسي والمساءلة التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال.

وفي المشاورات غير الرسمية، ستلتمس المجموعة مزيدا من المعلومات عن الدور المنوط بها القسم.

31 - وقال أيضا إن موارد الميزانية المخصصة للتقييم بلغت ما مجموعه 28 مليون دولار لفترة السنتين 2016-2017، مقارنة بمبلغ 26,4 مليون دولار لفترة السنتين 2014-2015. ولذلك زادت النفقات على التقييم بالقيمة الاسمية، ولكنها ظلت عموما، كنسبة من الميزانيات البرنامجية، دون المعايير التنظيمية. ولم يتم التوصل إلى الحد الأدنى، وهو تخصيص 0,5 في المائة من الميزانية البرنامجية للتقييم، إلا في ستة كيانات. وبلغ متوسط الإنفاق على تقارير التقييم كنسبة من الميزانيات الإجمالية للكيانات 0,31 في المائة، وهذه نسبة أقل من النطاق الذي أشارت إليه وحدة التفتيش المشتركة في تحليل وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/6). ولم تعدَّ إدارة الشؤون الإدارية، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا أي تقارير للتقييم، وذلك رغم رصدها اعتمادات للتقييم في ميزانياتها.

32 - وأشار إلى تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، فقال إن المجموعة تقدر المشورة والمساعدة المتخصصتين اللتين تقدمهما اللجنة، التي تهدف تعليقاتها وملاحظاتها وتوصياتها إلى ضمان الامتثال لتوصيات المراجعة والرقابة وضمان فعالية إجراءات إدارة المخاطر بشكل عام.

33 - **السيد أمَّان** (سويسرا): تكلم أيضا باسم ليختنشتاين، فقال إن الوفدين يريدان منظمة أمم متحدة قوية وكفؤة وفعالة، وإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ضروري لحوكمة المنظمة وأدائها حوكمة رشيدة. وذكر أن وجود وظيفة قوية للرقابة الداخلية في الأمانة العامة أمر أساسي للمساءلة والشفافية والوفاء بالولايات على نحو فعال، وهو الهدف الذي يتوخاه الإصلاح الإداري للأمين العام. وأكد أن المكتب يجب أن يحافظ على درجة مناسبة من الاستقلال الحقيقي والملحوظ عن إدارة الأمم المتحدة وعن الصناديق والبرامج، وأن يكون قادرا على تنفيذ الأنشطة المنوطة به بنزاهة وموضوعية.

34 - واسترسل قائلا إن المكتب يضطلع بدور هام في تعزيز المساءلة على جميع المستويات؛ فالمساءلة أساسية في الإصلاحات المتصلة بإطار تفويض السلطة وسائر مجالات الإدارة، وهي ضرورية، شأنها شأن الشفافية، للحد من الإدارة التفصيلية. ولضمان أن تكون الإصلاحات فعالة وذات مصداقية، يجب على هيئات الرقابة في المنظمة أن تتعاون وأن تتقاسم المعارف فيما يتعلق بتنفيذ تلك الإصلاحات.

35 - وقال إن المكتب يتسم بأهمية بالغة في مكافحة انتهاك المعايير الأخلاقية وأشكال سوء السلوك مثل الانتقام والتمييز والاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، وكلها يؤدي إلى معاناة وإلى أجواء عمل غير صحية وغير فعالة ويمس بالصورة العامة للمنظمات الدولية. وتدل الزيادة في عدد التحقيقات التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولا سيما في حالات السلوك المحظور، على الأهمية التي تولى للمكتب وعلى الثقة الموضوعة فيه باعتباره الآلية المركزية لتلقي الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك. وينبغي للمكتب أن يعزز تحقيقاته باتباع نهج يركز على الضحايا وعلى الاستجابات المتخصصة. وختم كلامه قائلا إن الوفدين سيلتمسان سبل تعزيز المكتب من أجل زيادة المساءلة والشفافية والفعالية في الأمم المتحدة.

36 - **السيدة ديجياكومو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يقدر منذ وقت طويل عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي أصبح، في سياق تثبيت إصلاحات الأمين العام، يتسم بأهمية أكبر من أي وقت مضى في مساعدة الأمم المتحدة على أن تصبح أكثر خضوعا للمساءلة وأكثر شفافية ومرونة. وأعربت عن تأييد وفد بلدها الكامل لولاية المكتب المتمثلة في تعزيز الرقابة في المنظمة مع الحفاظ على الاستقلالية اللازمة لإنجاز عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات والتقييمات، في أوانها وبجودة عالية.

37 - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بوضع دليل عملي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المراجعة وتقييم الثقافة التنظيمية من أجل ترسيخ تقييم هذه الثقافة في عمليات مراجعة الحسابات والتقييمات. وسيسعى الوفد إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن الطرق المتبعة في التقييم وعن ماهية عناصره التي ستركز على مبادرات إدارة التغيير في سياق الإصلاح الإداري.

38 - وأشارت إلى أن عدد الحالات التي أُبلغت بها شعبة التحقيقات، بما في ذلك المسائل المتصلة بالتحرش الجنسي، قد زاد بنسبة 63 في المائة. وقالت إن وفد بلدها يشاطر الأمين العام التزامه بعدم التسامح مطلقا مع هذا التحرش ويؤيد الجهود المبذولة على نطاق المنظومة للتصدي له. وينبغي للمكتب أن يدرج في تقاريره عن أنشطته مقارنة بين السنوات تتصل تحديدا بالتحرش وبالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقالت أيضا إن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لاحظت في تقريرها عن أنشطتها في الفترة من 1 آب/أغسطس 2018 إلى 31 تموز/يوليه 2019 (A/74/280) أن متوسط الوقت الذي يستغرقه إنجاز تحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية هو 11,5 شهرا، وهو أطول بكثير من الإطار الزمني البالغ 120 يوما المنصوص عليه في السياسة المتعلقة بالحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك والتعاون في عمليات مراجعة الحسابات أو التحقيقات المأذون بها حسب الأصول (ST/SGB/2017/2/Rev.1). وقالت إن وفد بلدها يتفق مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على أنه ينبغي للشعبة أن تحلل الأسباب الجذرية لتجاوز التحقيقات الأطر الزمنية المقررة وأن تجد حلولا لذلك.

39 - وأعربت عن قلق وفد بلدها من الزيادة المستمرة التي أبلغ عنها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عدد توصياته - بما في ذلك 71 توصية صدرت في عام 2015 و 661 توصية صدرت في عام 2018 - والتي لم تُنفَّذ بعد، بالنظر إلى أن توصيات المكتب تروم حماية المنظمة من المخاطر وضمان إعمال ضوابط داخلية. وينبغي للأمين العام وكبار المديرين أن ينفذوا التوصيات دون إبطاء. وقالت إن وفد بلدها يثني على مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي يعمل في كثير من الأحيان في بيئة مليئة بالتحديات، على عمله في العام الماضي، وإنه يتطلع إلى المساعدة في جعل الأمم المتحدة أكثر خضوعا للمساءلة وفعالية في تنفيذ ولاياتها.

40 - **السيد بينارانداا** (الفلبين): قال إن وفد بلده يقر بالدور الهام الذي يضطلع به مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وهو يرحب بتحسن أداء المكتب وتعزيز التعاون والتنسيق بين المكتب وكيانات الأمم المتحدة المعنية الأخرى. ويجب أن يكون المكتب قادرا على أداء مهامه على أساس اتخاذ القرارات السليمة ودون تدخل.

41 - وأضاف قائلا إن تنفيذ بعض توصيات المكتب ذات الأهمية البالغة قد تأخر. وقد ذكر المكتب، في الإضافة إلى تقريره عن أنشطته للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 (A/74/305 (Part I)/Add.1)، أن توصياته تترتب عليها آثار مالية تبلغ نحو 5,3 ملايين دولار، تحقق منها مبلغ 0,9 مليون دولار. وأعرب عن تأييد وفد بلده للتوصيات الرامية إلى تحقيق وفورات في التكاليف واسترداد المدفوعات، وسيسعى إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن التوصيات البالغة الأهمية التي لم تنفَّذ بعد.

42 - واسترسل قائلا إن المكتب قد ذكر في تقريره عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/74/67)، أنه ينبغي تحسين وظائف التقييم وممارساته وتقاريره لمساعدة بعض كيانات الأمم المتحدة على الوفاء بالمعايير التنظيمية. ومن شأن إنشاء قسم التقييم في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال أن يعزز ثقافة المساءلة والتقييم.

43 - وأعرب عن تقدير الفلبين لما تقدمه اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة من مشورة الخبراء ومن توصيات، فهي تساعد مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الاضطلاع بمسؤولياته الرقابية. وقال إن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة أشارت في تقريرها بشأن الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/92)، إلى أن الموارد المتوقعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2020 من الميزانية العادية تبلغ 600 551 61 دولار، أي بزيادة طفيفة قدرها 0,8 في المائة عن اعتمادات عام 2019 البالغة 100 085 61 دولار. وقال إن وفد بلده يرحب بالحصول على مزيد من المعلومات عن الموارد المتوقعة للمكتب من أجل التأكد من الشُعب التي ستحتاج إلى مزيد من الدعم والتعزيز. وأثنى على التعاون بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وكيانات الرقابة الأخرى، بما في ذلك مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة.

البند 134 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2019-2018

مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/74/266)

44 - **السيد كينيدي** (مكتب الأمم المتحدة للشراكات): عرض تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/74/266)، فقال إنه، كما ذكر الأمين العام في تقريره لعام 2019 عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/74/73-E/2019/14)، يعمل المكتب باعتباره البوابة العالمية للشراكات في المنظمة ومنصة لانخراط الشركاء من أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص في العمل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويشرف المكتب على صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، ويقدم خدمات استشارية ذات صلة بالشراكات والتوعية إلى منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية، وذلك دعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

45 - وأضاف قائلا إن صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية أُنشئ ليعمل كحلقة وصل بين مؤسسة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة، وأن العلاقة بينهما ينظمها الاتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة، بصيغته المنقحة والمعدلة. وقد أُنشئت لجنة التنسيق المشتركة للمساعدة في هذه المهمة. ومن أصل مبلغ 7,9 ملايين دولار الذي صرفته مؤسسة الأمم المتحدة في عام 2018، قُدم الجزء الأكبر من المبلغ، وهو 5,2 ملايين دولار، لمشاريع الصحة العالمية، ولكن المؤسسة مولت أيضا مشاريع في مجالات مثل النساء والفتيات والسكان، ولا سيما تمكين الفتيات؛ والمناخ والطاقة والبيئة؛ وأنشطة الدعوة والاتصالات؛ وتنمية القدرات؛ والاتفاقات الائتمانية والتحالفات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وبلغت القيمة التراكمية للمنح التي خصصتها المؤسسة من خلال صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية بين عامي 1998 و 2018 ما قدره 1,46 بليون دولار، استُخدمت في تمويل 657 مشروعا نفذها 48 كيانا تابعا للأمم المتحدة في 128 بلدا.

46 - وأشار، فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي يهدف إلى تمكين المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان وتشجيع مشاركة جميع الفئات في العمليات الديمقراطية، إلى أن 48 مشروعا جديدا قد تلقت ما مجموعه 8,7 ملايين دولار من الجولة الثانية عشرة للتمويل في عام 2018، وأن 307 2 اقتراحات للمساعدة من الجولة الثالثة عشرة للتمويل قد وردت بحلول الموعد النهائي لتقديم الطلبات في تلك الجولة، وهو كانون الثاني/يناير 2019. وفي الفترة ما بين إنشاء الصندوق وعام 2018، قدم الدعم لما يقرب من 800 مشروع في أكثر من 130 بلدا.

47 - وقال أيضا إن المكتب، بغرض المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حدد الفرص المتاحة لإقامة شراكات ليس فقط بين الجهات الفاعلة من منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الخيرية، بل أيضا بين أصحاب المصلحة الخارجيين. ويعمل المكتب أيضا كمركز تنسيق في المنظومة بالنسبة للمنظمات التي تنظر في التعاون فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

48 - **السيد كتخدا** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة ترحب بقيام المكتب، بوصفه بوابة للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بتقديم الخدمات الاستشارية المتصلة بالشراكات وخدمات التوعية إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وأعرب أيضا عن ترحيب المجموعة بالجهود التي يبذلها المكتب للنهوض بخطة عام 2030 من خلال إقامة شراكات في مجالات مثل البنى التحتية، والمشتريات، وإدارة المشاريع، والموارد البشرية والخدمات المالية، وهي مجالات تعني البلدان النامية. وينبغي للمكتب أن يواصل التعاون مع المؤسسات للتصدي للتحديات العالمية مثل القضاء على الأمراض التي يمكن الوقاية منها، ولا سيما الحصبة والملاريا، وتعزيز صحة ورفاه الأطفال والنساء والشباب. وينبغي له أن يتخذ المزيد من المبادرات المتصلة بالعائد الديمغرافي الذي تتيحه الأعداد الكبيرة من الشباب.

49 - وأردف قائلا إنه، وفقا للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للمكتب أن يساعد على تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بوسائل تشمل إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تجمّع وتتقاسم المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للمكتب أن يستكشف فرص إقامة شراكات بين منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم تنفيذ الدول الأعضاء خطةَ عام 2030 وخطةَ عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. واختتم كلامه قائلا إنه، عملا بشتى قرارات الأمم المتحدة، ينبغي للمكتب أن يواصل العمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأن يدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية.

رُفعت الجلسة الساعة 11:15.